دور الممارسة الديمقراطية في تعزيز الأمن الإنساني.

The role of democratic practice in enhancing human security

سهام زروال

جامعة بسكرة، الجزائر، Sihem-zeroual@univ-biskra.dz

تاريخ الإستلام: 2019/12/22 **تاريخ المراجعة:** 2020/02/12 **تاريخ قبول النشر:** 2020/07/01

ملخص:

شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة تحولات عديدة نجم عنها تحديات جمة، حتمت من إعادة التفكير في مفهوم الأمن ليتجاوز المقاربة التقليدية المتمركزة على أمن الدولة ، ليتم الإهتمام بأمن الفرد وجعله القضية المحورية في إطار ما يعرف بالأمن الإنساني، الذي يرتكز على قيم وحريات أساسية وثيقة الصلة بالديمقراطية سواء على مستوى الفكر أو الممارسة، خاصة هذه الأخيرة التي أقر العديد من الباحثين والمفكرين على أهميتها ودورها في تعزيز الأمن الإنساني، بإعتبارها أمرا حيويا للنهوض بأمن الإنسان بمختلف أبعاده (السياسي، الاقتصادي، البيئي، المجتمعي...)، لذا فإن دراسة دور الممارسة الديمقراطية في ترقية الأمن الإنساني هي في غاية الأهمية، الأمر الذي يتطلب الإلمام بمختلف جوانب متغيرات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: *الممارسة الديمقراطية ؛ الأمن ؛ الأمن الإنساني.*

Abstract:

Since the end of the Cold War, the international system has witnessed many transformations, which resulted many challenges that necessitated the re-thinking of the concept of security to go beyond the traditional approach ,which centered on state security, to the attention of the individual's security and makes it the central issue within the framework of what is known as human security which based on values and essential liberties linked to Democracy, whether at the level of thought or practice, especially the latter, which many researchers and thinkers have recognized its importance and role in promoting human security as a vital matter for the advancement of human security in its various dimensions (political, economic, environmental, societal ...), so the study of the role of democratic practice in enhancing human security is extremely important, which requires knowledge of various aspects of the study variables.

Keywords: *Democratic practice ; Security ; Human security .*

* **المؤلف المرسل: سهام زروال، Sihem-zeroual@univ-biskra.dz**

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تزايدا في عدد الديمقراطيات والدول التي شهدت انتقالا ديمقراطيا في إطار ما يعرف بالموجة الثالثة لعملية الدمقرطة، لكن رغم ذلك لم تستطع هذه الدول أن تضع حدا للتهديدات التي أفرزتها عالم ما بعد الحرب الباردة وديناميات العولمة بمفهومها السلبي، التي تمس الأمن والجماعات بالدرجة الأولى من إرهاب وجريمة منظمة، فقر، جوع، نزاعات إثنية.... ولن يتم تجاوزها إلا بمدى قدرة الدولة ومسؤوليتها في حماية أمن الفرد ،وتعزيز قدراته وتمكينه من المساهمة في عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة، الأمر الذي يتطلب الممارسة الفعلية للديمقراطية القائمة على مبادئ العدل والمساواة في توزيع الثروات وسيادة القانون والمساءلة والشفافية، التي تتجاوز المقاربة الضيقة للديمقراطية المتمحورة على العملية الإنتخابية، والتي من شأنها أن تضع حدا للتعدي على الحريات والقيم الأساسية للأمن الإنساني بمختلف أبعاده، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى تساهم الممارسة الديمقراطية في تعزيز الأمن الإنساني؟**

أما الفرضية الرئيسية للدراسة فتمثلت في: أنه كلما تم ترسّخ الفعل الديموقراطي الحقيقي، كلما تم تعزيز الأمن الإنساني.

1. ماهية الديمقراطية و الممارسة الديمقراطية:

هناك العديد من النماذج و النظريات المتعلقة بتعريف الديمقراطية كل حسب و جهة نظرها ومرتكزاتها، و هو ما عقد من محاولة وضع تعريف دقيق للديمقراطية، وفي هذا الصدد يقول **Buhlamann "بوهلامان "** هناك أدبيات وفيرة تتعلق بنظريات الديمقراطية مع تعاريف عديدة حول ماهية الديمقراطية وما يجب أن تكون عليه، ولكن من جانب أخر لا يوجد إتفاق حول قياس الديمقراطية بإعتبار أن تعريفها متنازع عليه، و هناك دائما نقاش مستمر حول هذا الموضوع. (Cammpell, 2008, p.04).

أ. تعريف الديمقراطية:

من الناحية الايتيمولوجية ،مفردة الديمقراطية مشتقة من الكلمة اليونانية **(Democratia)**، والتي تتكون من **Demos** التي تعني الشعب و **Kratos** و التي تعني الحكم، وفي هذا الصدد عرف الرئيس الأمريكي **Abraham Lincoln** الديمقراطية بأنها "حكم الشعب بالشعب وللشعب ".(Cammpell , p.05).

الديمقراطية هي شكل من أشكال النظام السياسي مناقضة للتسلطية، حيث إن عملية صنع القرار تتم في يد فئة قليلة و تكون فيها السلطة غير قابلة للتجزئة ، في حين أن الديمقراطية تتمحور على عدم تركيز السلطة **Decentralization**، حيث يشارك فيها المواطنون في عملية صنع القرار، و يحمل فيها هؤلاء قادتهم مسؤولية أعمالهم، و يتم ضمان المحاسبة عن طريق تنافس حر للوصول إلى السلطة من خلال الإنتخابات، التي يجب إن تكون حرة و نزيهة **free and fair elections.** (Luehrmann , 2011 , p. 304)

إستنادا إلى ذلك يعرف **Mickael Sodaro** الديمقراطية :" الفكرة الرئيسية للديمقراطية هو أن الناس لديهم الحق في تقرير من يحكمهم ،يختارون المسؤولين السياسيين و لهم الحق في محاسبتهم". (Cammpell , p.05).

ويتفق **Joseph Shumpeter "جوزيف شومبيتر"** مع التعاريف السابقة الذكر (المفهوم الضيق للديمقراطية) فيعرف النهج الديمقراطي على أنه " ذلك التنظيم المؤسسي الذي يتيح التوصل إلى قرارات سياسية، و الذي يكتسب فيه الأفراد القدرة على إتخاذ القرار بواسطة الكفاح التنافسي للحصول على أصوات الشعب .(سورنس ، 2015، ص. 28)

ما يلاحظ على التعاريف السابقة الذكر تركيزها على الديمقراطية السياسية، والتي يشار إليها أحيانا بالديمقراطية الليبيرالية **Liberal democracy** التي تغطي ثلاثة أبعاد رئيسية وهي: المنافسة **competition**،المشاركة**participation**،إحترام الحريات المدنية و السياسية **respect political and civil liberties**(Luehrmann , p304).

وتتوقف هذه الفرص الثلاثة على وجود المؤسسات التالية: (الأحمري، 2012، ص. 82)

- ✓ موظفون منتخبون يأتون بالانتخابات فقط.
- ✓ إنتخابات حرة و متكررة .
- ✓ حرية التعبير من دون خطر العقاب بسبب الرأي ،و يشمل ذلك نقد الموظفين المنتخبين و مراقبة تصرفاتهم.
- ✓ حرية الوصول إلى مصادر المعلومات البديلة غير الرسمية (غير خاضعة للحكومة) ،تساهم في توجيه الناس إلى المواقف التي يرغبونها.
- ✓ الجمعيات المستقلة كالأحزاب و جماعات الضغط التي ترعى مصالح الأفراد و الجماعات.
- ✓ حقوق المواطنة المضمون و تشمل هذه الحقوق حقه في أن ينتخب و ينتخب، وحريته في التعبير، وجميع فرص العمل ، و الحصول على المعلومات .

وعلى الطرف المقابل، نجد المفهوم الشامل للديمقراطية الذي اقترحه **دافيد هلد (David Held)**،الذي جمع فيه أراء من التقاليد الليبرالية و أخرى من الماركسية لكي يتوصل إلى معنى شامل للديمقراطية، يطالب بقانون حقوق الأفراد يتجاوز حق الإدلاء بالصوت، ويشمل فرصة متساوية في المشاركة ،كما يتضمن أيضا الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية لضمان توافر الموارد الكافية " للاستقلالية الديمقراطية ". (سورنس، ص.ص 28- 29).

وعليه توضح التعاريف السابقة الذكر (الضيقة و الشاملة) الجدل حول ماهية الديمقراطية ، وما ينبغي أن تكون عليه .

ب. تعريف الممارسة الديمقراطية:

لقد أثير تساؤل مهم: في أي مستوى من المستويات يمكن إعتبار دولة ما أنها ديمقراطية؟ الجواب ليس الوقوف على المستوى الشكلي فحسب لكل من المنافسة و المشاركة و الحريات في تلك الدولة ،بل أيضا على مستوى الممارسة الفعلية ،إذ أن العديد من القادة السياسيين ينادي بالمثل الديمقراطية دون تطبيقها (على مستوى الممارسة)،و خاصة إذا أدركنا أن المتطلبات المحددة في الأبعاد الثلاثة السابقة الذكر متوفرة في العديد من الدول لكن بدرجات متفاوتة. (سورنس، ص.ص 32- 33).

و لذلك فليس بمجرد أن السلطة السياسية الحاكمة في دولة ما قد سمحت بإجراء الانتخابات أو بتشكيل الأحزاب السياسية، أن هذا يعني أن جميع معايير الديمقراطية قد استوفت، لأنه يمكن للنظام الديمقراطي التراجع أو الانخفاض، وغالبا ما تكون فيه حقوق الإنسان منتهكة و الأمن الإنساني مهدد، والسلطة و كذا الموارد لا تزال في أيدي الأقلية، وبالتالي خطر العودة إلى السلطوية والصراع المدني ممكن في الأفق .
(International institute for democracy and electoral assistance، 2006 , p.68.)

إن الديمقراطية الإنتخابية **Electoral Democracy** هي الحد الأدنى للديمقراطية، و ليس كل ديمقراطية إنتخابية هي ديمقراطية حقيقية، وهذه الأخيرة تتطلب مستويات كافية من الديمقراطية، وهو ما أشارت إليه مؤسسة بيت الحرية".(**freedom house**) الدول الحرة هي ديمقراطيات إنتخابية و ديمقراطيات ليبيرالية ،لكن على النقيض الدول الحرة جزئيا تعتبر ديمقراطيات إنتخابية، ولكنها ليست بديمقراطيات ليبيرالية، وقد بين المسح الذي قامت به عام 2008 حقيقة ذلك، حيث أنه في عام 2007 تم إعتبار تقريبا 121 دولة على أنها ديمقراطية إنتخابية ،وفي نفس العام تم إحصاء 90 دولة فقط على أنها حرة أي ديمقراطية ليبرالية.

فالممارسة الديمقراطية تشير إلى الترتيبات المؤسسية الرسمية و غير الرسمية لاتخاذ القرار، ومختلف العمليات التي تضمن القيم الأساسية للديمقراطية كقيم المساواة، المشاركة و حماية حقوق الإنسان الأساسية وهي عملية ضرورية و عاجلة لتحقيق النتائج الايجابية المتعلقة بالأمن الإنساني و التنمية بشكل عام ،للحصول على المكاسب التنموية في القطاعات الحساسة كالتعليم ،الرعاية الصحية ،و فرص كسب العيش الكريم، وفي حال ما فشلت الديمقراطية في تقديم مكاسب اقتصادية سياسية و اجتماعية و حتى بيئية عادلة، سيتم تقويض قيمة الديمقراطية بسبب السخط عليها كما يقول **" امارتيا سن"** فلذلك من الضروري التركيز على تحسين جودة الديمقراطية .(International institute for democracy and electoral assistance , p.p.19-5)

2. تطور مفهوم الأمن :من المقاربة التقليصية إلى المقاربة الواسعة:

لقد شهد مفهوم الأمن في العلاقات الدولية تغيرا في سلم الأولويات من التركيز على أمن الدولة إلى الإهتمام بأمن الأفراد داخل الدولة بحد ذاتها، وقد عرفت الدراسات الأمنية نقاشات حول تحديد الإطار المرجعي **Referent Object** (موضوع التهديد) ، ولن يتم فهم ذلك إلا بالإجابة على الأسئلة المفتاحية التالية: أمن من ؟ امن من ماذا ؟ و أمن بأي وسيلة ؟ (Preece, 2011, p. 07)

يمكن التميز بين مجموعتين رئيسيتين من المقاربات الخاصة بالأمن ،تعبر عن المجموعة الأولى: النظريات التي تتعامل مع الدولة على أنها الكيان الرئيسي الذي يتعين الاهتمام بتحقيق أمنها (المقاربة التقليصية) **Narrower approach of security** ، في حين تعبر المجموعة الثانية: عن النظريات التي تتعامل مع الفرد بإعتباره الإطار المرجعي (المقاربة التوسعية للأمن)**the broader approach of Security** .

أ. المقاربة التقليصية للأمن:

يعبر عن هذا الإتجاه الدراسات الإستراتيجية، والذي يعد من أقدم الاتجاهات، يهتم بالبعد العسكري لتحقيق أمن الدولة وسياساتها تجاه قضايا الإنتشار النووي والردع وسباق التسلح و ضبطه ،

ويذهب هذا الإتجاه إلى إن مصادر التهديد الرئيسية لأي دولة هي خارجية بطبيعتها و ذات طبيعة عسكرية . (رجب، 2017 ، ص.06)

يتقاطع هذا الإتجاه مع المنظور الواقعي ،فالأمن بالنسبة للمدرسة الواقعية هو التحرير من أي تهديد عسكري من أجل تأمين بقاء الدولة **Survival of state** ، في ظل نظام فوضوي **Anarchy** يتسم بالصبغة التنافسية و الصراعية **competitive and conflictual** ، وفي هذا الصدد نشير إلى تعريف **"ارنولد وولفرز"** الأمن مرتبط بغياب التهديدات للقيم المكتسبة **aquired values** ، ويقترب هذا التعريف من تعريف **"بلدوين"** بأن الأمن يعني" احتمال ضئيل لوجود التهديدات التي تحدث الضرر للقيم المكتسبة ". , (Bajpai، 2000p.08)

ولحماية نفسها من التهديدات الخارجية النابعة من خارج حدود الدولة كالتدخل و الاحتلال ، وللحفاظ على القيم الأساسية كالسيادة **soverignty** و إقليم الدولة **state territory** ،تعمل الدولة على تعظيم قوتها العسكرية لتحقيق أمنها (الأمن القومي) **National security** ، وطبعا هذا المنظور مرتبط بظروف و سياقات الحرب الباردة في إطار ما يسمى بالمعضلة الأمنية **" security dilemma "** . (Sulovic, 2010, p.19)

كما تضم هذه المدرسة أيضا تيار الواقعية الجديدة **Neorealism** التي تسمى أيضا بالبنيوية ، ومن أهم منظريها **" كينيث والتز "** الذي ركز في كتابه نظرية السياسات الدولية **Theory of international politics"** على أن النظام الدولي يتكون من بنيات و وحدات تفاعلية ، ويقر على أنه يوجد عنصرين ثابتين في بنية النظام الدولي: أولهما أن النظام الدولي ذو طبيعة فوضوية في ظل إنعدام سلطة شاملة و عامة ، وثانيهما هو نظام الإعتماد على الذات **self help system** ، وهو ما يجعل الدول وظيفيا تتصرف على حد سواء وفقا لذلك المتغير الهيكلي الوحيد هو توزيع القدرات و الذي يؤثر على أمن الدولة .(Williams, 2008, p 18)

يضاف إلى الإتجاه الثالث ضمن المقاربة التقليصية لمفهوم الأمن ،المدرسة البنائية **constructivism school** ، التي تحمل كل من البنائية التقليديةconventional constructivism ، والبنائية النقدية **critical constructivism** ، التي تهتم بالدولة كموضوع مرجعي للأمن بإعتبارها الوحدة الأساسية للتحليل ،وتركز على التهديدات الخارجية لأمن الدولة، لكن مع إعطاء أولوية و أهمية للمقاربة الاجتماعية للأمن **Social approach of security** من خلال التركيز على أهمية الأفكار **Ideas** والقيم **Values** و الهوية **Identity** ، لأنها هي من يحدد أمن الدولة و مصالحها ،و ليس فقط العوامل المادية كما حددته المدرسة الواقعية، و يتم الإعتماد عليها في تفسير أنماط القوة و سلوكيات الدول ،فهي بمثابة خرائط تستند إليها ،(ما يجب القيام به من عدمه لمواجهة أي نوع من التهديدات) كما عبر عن ذلك **" كوهن" و" الكسندر و ندت "**هذا الأخير إعتبر أن المصلحة هي نتاج تفاعلات و مؤسسات و معايير و هويات.(Cho young, 2009, p.p79-81)

ب. المقاربة التوسعية لمفهوم الأمن :

تتشكل من النظريات التي ترى أن الكيان الرئيسي الذي يتعين الإهتمام بأمنه ليس الدولة بحد ذاته ، وإنما تشمل كيانات داخل الدولة كالفرد و الجماعات الإثنية ، وهذا بالنظر إلى التغيرات و التحولات الناجمة عن العولمة والمتمثلة في :

- ✓ زيادة فجوة عدم المساواة بين الأغنياء و الفقراء ،"إذ لا يزال هناك أكثر من مليار شخص يعيشون تحت خط الفقر المدقع (وهو دولار أمريكي في اليوم) ".
- ✓ ظهور الأقليات و إستمرار العنف والنزاعات المسلحة.
- ✓ إرتفاع معدلات الجريمة المنظمة و أنماط الهجرة غير الشرعية.
- ✓ التدهور البيئي وخطر الجماعات الإرهابية.

ومن أهم الإتجاهات النظرية التي تنتمي لهذه المقاربة مدرسة "كوبنهاجن" التي تعد من أهم المدارس التي قدمت إسهامات عديدة للدراسات الأمنية من خلال أعمال روادها من بينهم **"باري يوزان"** الذي دعا إلى توسيع و تعميق أجندة الدراسات الأمنية أفقيا و عموديا.(Sulovic , 2010, p.02)

أفقيا بالنظر إلى تعدد المواضع المتعلقة بالقضايا الأمنية التي يسميها بمتعددة القطاعات **Multisectoral** والتي حددها " بوزان" في خمسة قطاعات أساسية ، وهي كالأتي: (Buzan, 1991, p.433)

- ✓ **الأمن العسكري:** ويشمل القدرات العسكرية الدفاعية للدولة بنوعيها (القدرات العسكرية الدفاعية و القدرات العسكرية الهجومية.**Defensive and offensive military capabilities**.
- ✓ **الأمن السياسي:** يتعلق بالاستقرار التنظيمي للدول و مصدر شرعية الأنظمة و الحكومات .
- ✓ **الامن الاقتصادي:** متعلق بمدى توفر الأسواق و الموارد المالية لأهميتها من أجل الحفاظ على قوة الدولة الاقتصادية و توفير مستوى مقبول من الرفاهة للمواطنين.
- ✓ **الأمن المجتمعي:** يتعلق بقدرة المجتمعات على حماية الخصوصيات التقليدية من لغة ،و ثقافة ،دين ،هوية ،العادات ،من مختلف التهديدات مع وجود شروط مقبولة لتطورها.
- ✓ **الأمن البيئي:** القدرة على صيانة البيئة الحيوية (الوسط الحيوي) و المحلية من كل تهديد .

أما **البعد العمودي Vertical dimension** فهو متعلق بالإطار المرجعي و موضوع التهديد ، **Referent object**(الفرد ،النظام الدولي ،الدول)،و هو ما تعرض له **"بوازن "** في كتابه :الناس الدول ،الخوف **people ,states and fear**، فالأمن بالنسبة للدولة كإطار مرجعي هو "العمل على التحرر من التهديد"، والنقطة المحورية هي" البقاء "، و في سياق النظام الدولي فالأمن هو "قدرة الدول و المجتمعات في الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير المعادية" ، أما أمن الفرد فهو بإعتباره من ضروريات الحياة، يشمل كل المقومات الأساسية كالصحة ،الثروة ،الإستقرار ،الحرية. (Stone،2009, p.p.01-04)

وينتمي أيضا ضمن هذه المقاربة إتجاه أخر تعبر عنه الدراسات الأمنية النقدية **critical security studies**التي تعمل على توسيع أجندة الأمن بالإعتماد على التهديدات ذات البعد غير العسكري **no military dimension**، والتي تؤثر على أمن الفرد بالدرجة الأولى، وتنعكس على أمن الدولة بالضرورة على حد تعبير **"بوث و واين جونز"** ، وهنا يتم الإشارة إلى فكرة الانعتاق **Emancipation** والذي يعني تحرير الناس (كأفراد و مجموعات) من مختلف القيود كالحرب و التهديد بالوقوع فيها، مع التركيز على الفقر –نقص الحرية – الاضطهاد السياسي ،إنعدام العدالة الاقتصادية، و كلها تقف في وجه الأفراد، لبلوغ ما يريدونه وبحرية. فالأمن والانعتاق هما وجهان لعملة واحدة.(Columba , Vaughan , 2015, p.p 2 3-25)

3. مقاربة الأمن الإنساني : من أمن الدولة إلى أمن الفرد:

خلال فترة الحرب الباردة كان هناك بعض المحاولات لدراسة القضايا ذات الأبعاد الإنسانية كتلك التي طرحها **"بلاتز "**حول الأمن الفردي و ذلك في كتاب له بعنوان : الأمن الإنساني بعض التأملات **human security some reflections** ، وتمثلت فرضيته الأساسية في أن مفهوم الأمن هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة ،التي تربط الجماعات و المجتمعات و تمثل تعويضا أو بديلا عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من قبل أنماط معينة من السلطة ، وأكد أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة الأفراد الآمنين ،ما مثل تحديا للفكر التقليدي ،لكن رغم ذلك لم تؤثر نظرية" بلاتز" حول مفهوم الأمن الإنساني، و ذلك في ظل البيئة الدولية لفترة الحرب الباردة.(عرفة ، 2009، ص.46)

أ. مفهوم الأمن الإنساني:

يعد مفهوم الأمن الإنساني من المفاهيم غير المستقرة لكثرة النقاشات و الأدبيات المتعلقة بتحديد معناه وقد رصدت العديد من التعاريف المقدمة من قبل المفكرين ، والهيئات الدولية نذكر مايلي:

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : "**Undp** " المقدم عام 1994 الأمن الإنساني على أنه "يعني أمرين أساسين الأول السلامة من التهديدات المزمنة كالجوع و المرض و القمع ،و الثاني متعلق بالاضطرابات المفاجئة و المؤذية لأنماط الحياة اليومية سواء كان ذلك في العمل ،المنازل أو المجتمعات المحلية ".(Alkire, 2004, p.14)

وفي تقريرها الثاني الصادر عام 2003، الأمن الإنساني الآن **human security now**.عرفت لجنة الأمن الإنساني **"CHS"** الأمن الإنساني على أنه " حماية الحريات الأساسية التي هي أساس الحياة ، ويعني حماية الناس من التهديدات الخطيرة و المتفشية بما يسمح من إستخدام جل العمليات التي تهدف إلى بناء قدراتهم و تطلعاتهم، أي أنها تعني إنشاء أنظمة سياسية ،اجتماعية، بيئية ،اقتصادية ،ثقافية و حتى عسكرية التي تمنح للناس البقاء و العيش و الكرامة. (Human Security Unit Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2009, p.07)

في حين قدم **" كوفي عنان"** في تقريره الصادر عن الأمم المتحدة عام 2000 "تقرير الألفية" تعريفا موسعا للأمن إذ قال في هذا الإطار :"الأمن الإنساني بمفهومه العريض يعني أكثر من غياب العنف المسلح ،فهو يشمل حقوق الإنسان ،الحكم الراشد ،الحق في الحصول على التعليم ،و الرعاية الصحية ، بما يضمن أن لكل فرد لديه خيارات لتحقيق إمكانياته.....كل خطوة في هذا الاتجاه تشير نحو تقليص الفقر -تحقيق النمو الاقتصادي و منع النزاعات ،التحرر من الخوف ،التحرر من الحاجة و حرية أجيال المستقبل أن ترث بيئة صحية.(Alkire, p.14)

إلى جانب الأبعاد المادية للأمن الإنساني أضاف **"كارولين توماس"** البعد الغير مادي ،حيث إعتبر "أن الأمن الإنساني موجه نحو فكرة الديمقراطية و نقاشاتها في كل المستويات المحلية والعالمية" .(Alkire, p.15)

ب. خصائص الأمن الإنساني :

حدد تقرير التنمية الإنسانية الصادر عام 1994 أربعة خصائص أساسية للأمن الإنساني وهي:) Alkire, p.13)

- ✓ **الأمن الإنساني مفهوم عالمي:** فهو متعلق بالأفراد في أي مكان سواء في الدول الفقيرة أو الغنية.
- ✓ **الأمن الإنساني محوره الإنسان People centred approach** ، ويتعلق بكيفية ممارسة خياراته المتنوعة و مدى حريتهم و الوصول إلى الفرص السياسية ،الاقتصادية ،و ما إذا كانوا يعيشون في صراع أم سلام.
- ✓ **يتطلب الأمن الإنساني الحماية المبكرة Early protection** حتى يسهل ضمانه أفضل من التدخل المتأخر **. Late intervention .**
- ✓ **مكونات الأمن الإنساني متداخلة interdependent** يعتمد كل واحد منهم على الأخر.

ج. أبعاد الأمن الإنساني و أهم تهديداته:

بين التقرير الإنمائي للأمم المتحدة سبعة أبعاد أساسية للأمن و هي: (Bajpai، 2000 , p.15)

الأمن الاقتصادي: تمتع الأفراد بالإيرادات الأساسية من خلال شبكة الضمان الاجتماعي و كذلك الإستفادة من مناصب الشغل .

الأمن الغذائي : تشير إلى الحصول على الغذاء من خلال ما يملكه الأفراد من عوائد الشغل.

الأمن الصحي : تحرر الأفراد من مختلف الأمراض و الأوبئة، وتمكينه من الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية.

الأمن البيئي : يشير إلى نقاء الهواء – الماء.. مما يجعل الحياة البشرية ممكنة.

الأمن الشخصي : تحرر الأفراد من الجريمة والعنف خاصة تجاه المرأة و الطفل بإعتبارهما الفئة المستضعفة.

الأمن المجتمعي: يشير إلى الهبة الاجتماعية و إلى السلم الاجتماعي داخل المجتمع.

الأمن السياسي: يشير إلى الحماية ضد إنتهاكات حقوق الإنسان.

أما بخصوص تهديدات الأمن الإنساني، فقد ميز التقرير بين بنوعين من التهديدات ،تهديدات ذات بعد محلي و تهديدات ذات بعد عالمي.

تهديدات محلية الطابع: تنحصر في مناطق ومجتمعات مختلفة في العالم ، والتي تختلف في حدة و مستوى التنمية الاقتصادية، وكذا موقعها الجغرافي .ومن أهم هذه التهديدات نذكر مايلي:

تهديدات الأمن الاقتصادي: وتتعلق بفقدان العمالة المنتجة ،و المجزية ،عمل غير مستقر ،و غياب شبكة الضمان الاجتماعي الممولة من القطاع العام.

تهديدات الأمن الغذائي : غياب و نقص الاستحقاقات الغذائية ،بسبب عدم كفاية الإيرادات و خاصة الدخل المضمون.

تهديدات الأمن الصحي : يشمل كل الأمراض المعدية و الخطيرة ،و عدم الوصول إلى مرافق العناية الصحية.

تهديدات الأمن البيئي : كتلوث الماء و الهواء و الكوارث الطبيعية ،و انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة.

تهديدات الأمن المجتمعي: كتفكك العائلة و تعرض اللغات و الثقافات التقليدية لخطر الانهيار و التميز الإثني و التطهير العرقي و الإبادة الجماعية.

تهديدات الأمن السياسي : كالاضطهاد السياسي و إنتهاكات حقوق الإنسان و سيطرة الأنظمة العسكرية.

تهديدات عالمية الطابع : تنتشر بسرعة في ما وراء حدود الدولة الواحدة.

الجدول رقم01: نماذج تهديدات وأبعاد الأمن الإنساني

نماذج لأهم التهديدات	أبعاد الأمن الإنساني
إنتشار الفقر –البطالة -	الأمن الاقتصادي
الجوع –المجاعة	الأمن الغذائي
إنعدام المرافق الصحية -نقص الرعاية الصحية إنتشار الاوبئة المميتة غذاء غير صحي	الأمن الصحي
تبذير الموارد الطبيعية التدهور البيئي الكوارث الطبيعية - التلوث	الأمن البيئي
الإرهاب –الجريمة –العنف مادي –عمالة الأطفال-عنف داخلي	الأمن الشخصي
توترات متعلقة بالعنصرية الاثنية و الديانات .	الأمن المجتمعي
إنتهاك حقوق الإنسان ،الاضطهاد و القمع السياسي	الأمن السياسي

Source : (Coordination of Humanitarian Affairs United Nations, 2009, p07)

4. إسهامات الممارسة الديمقراطية في تعزيز الأمن الإنساني:

قبل إبراز إسهامات الممارسة الديمقراطية في تعزيز الأمن الإنساني ، سوف نبرز أولا دورها في ترقية الأمن على المستوى الدولي وبداخل الدولة، و التي تنعكس بالضرورة على أمن الأفراد.

أ. دور الممارسة الديمقراطية في تعزيز الأمن الدولي:

هناك خطاب متزايد في أجندة السياسة العالمية حول الترويج لعملية الديمقراطية و أثرها على العلاقات الدولية ،بمعنى انعكاساتها على العلاقات بين الدول وعلى النظام الدولي بشكل عام بإعتبارها وحدات أساسية للتحليل ، ويركز هذا الخطاب على النتائج الإيجابية لانتشار الديمقراطية بتحقيقها للسلام و الأمن . و يعد الفيلسوف الألماني **"ايمانويل كانط (Imanuel Kant) "** من أكثر المؤيدين للأطروحة القائلة بأن الديمقراطية قوة مهمة للسلام، و ذلك في كتابه السلام الدائم **perpetual peace** (سورنس، ص.195).

حيث إن تأسيس الديمقراطيات يؤدي إلى علاقات سلمية ،فالديمقراطيات عموما لا تخوض الحرب ضد بعضها البعض، أي أنها أقل ترجيحا إلى إفراز النزاعات المسلحة. (International institute for democracy and electoral assistance , p. 05)

وذلك أن الحكومات الديمقراطية يسيطر عليها المواطنون الذين لا إستعداد عندهم للدخول في نزاع عنيف قد يعرضهم لإراقة الدماء و الحرب ،و قد تبنى **"جوزيف شومبيتر"** مفهوم الديمقراطيات السلمية موظفا منطقا شبيها بمنطق" **كانط**".

وثمة دراسات ميدانية تؤيد هذه الآراء ،فقد تناولت دراسة أجراها **ر،ج رومل(R.j Rummel)** أن **24 %** فقط من الدول الحرة تورطت في أعمال عنف بين عامي 1976 و 1980 ،مقارنة ب:**26 %** للدول الحرة جزئيا و **61%** للدول غير الحرة ،أي انه كلما كانت الدولة أكثر تحررا قل تورطها في العنف الخارجي. (سورنس، ص.197).

ب. دور الممارسة الديمقراطية في تعزيز أمن الدولة :

يمكن القول أن هناك علاقة إرتباط واضحة بين الأمن بمفهومه الواسع وعملية الدمقرطة خاصة من ناحية الممارسة ، إلى الحد الذي يرى فيه بعض المحللين أنه لا ديمقراطية بغير أمن و لا أمن بغير ديمقراطية، حيث أن هذه الأخيرة توفر بيئة ديمقراطية سليمة يلتزم فيها الجميع بأحكام الدستور و القانون، و ذلك إنطلاقا من ما يلي: (أبو عامود، 2015،ص.ص3- 4).

البعد الدستوري و القانوني: ويعني أن القانون يضع قواعد و أسس تشكيل السلطة السياسية و مؤسساتها و يحدد وظائفها و إختصاصاتها ،و يبين كيفية قيامها بهذه الوظائف و ممارستها لتلك الاختصاصات ،و يوضح أيضا القواعد التي تنظم العلاقات بين مؤسساتها من جانب، وهذه المؤسسات و المواطنين من جانب أخر و ذلك في ظل رقابة المؤسسة البرلمانية ، وهذا ما يجعلها ملتزمة بتحقيق متطلبات الأمن.

البعد السياسي الوظيفي: كلما التزمت السلطة السياسية بالقواعد القانونية المحددة، كلما إستطاعت مؤسساتها الرسمية و غير الرسمية كالأحزاب السياسية و النقابات و منظمات المجتمع المدني القيام بوظائفها و كذا تأمين مقراتها و أنشطتها، و لن يتم هذا إلا في ظل بيئة سياسية أمنة و مستقرة تحددها الممارسة الديمقراطية.

البعد المهني و التقني: إن القيام بالوظائف المختلفة السياسية ،الاقتصادية ،اجتماعية و حتى الأمنية يتطلب درجة من الكفاءة و الفعالية في الأداء ،و لن يتم ذلك إلا في النظام السياسي الديمقراطي الذي يوفر الإمكانيات المطلوبة ذات طبيعة تقنية فرضها التطور التكنولوجي المعاصر ،و ظهور ما يسمى "بالديمقراطية الرقمية" التي تعتمد على إستخدام تقنيات الإتصال الحديث لتحسين جودة الوظائف المختلفة للنظام السياسي.

البعد الاجتماعي و الإنساني: بإعتبار أن المجتمعات التي تتم فيها الممارسة الديمقراطية تكون أقل عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان ، بل يتم التركيز على حماية حقوقه و الحفاظ عليها قدر المستطاع ،بإعتبار إن هناك مساحة مشتركة بين الأمن و الممارسة الديمقراطية.

ج. دور الممارسة الديمقراطية في تعزيز أمن الأفراد:

إن إعتماد الفرد كوحدة تحليل أساسية ضمن مقاربة الأمن الإنساني تتطلب الإهتمام به، وحمايته من كل التهديدات التي تمس حياته لتحقق له ثلاثية أبعاد الأمن الإنساني (التحرر من الخوف –التحرر من الحاجة وحرية العيش بكرامة)أي جعل الأفراد يعيشون حياتهم أحرارا و دون أي تدخل تعسفي من قبل

الدولة أو فواعل تحت الدولة، وحمايتهم من مختلف مظاهر التعذيب و الاغتيالات و المضايقات بما يضمن لهم (التحرر من الخوف" ، و كذا تقديم تسهيلات للحصول على الغذاء ، المأوى ،التعليم ،الصحة "التحرر من الحاجة" و يضمن لهم العيش الكريم ،و يتيح لهم المشاركة في الحياة العامة "تمكين الأفراد"، وهو ما يتطلب نظام حكم ديمقراطي يستند إلى قيم المشاركة ،المسائلة ،الشفافية، وحماية حقوق الإنسان الأساسية.

(International institute for democracy and electoral assistance , p.p14-35)

والديمقراطية كمفهوم إجرائي (الاعتماد على المشاركة و المنافسة) يمس بعض جوانب الأمن الإنساني ،حيث إعتبرتهما الامم المتحدة كوسيلة لحل الصراعات الداخلية و لممارسة حق تقرير المصير ،فمثلا نجد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 22 /44 لسنة 1989 المتعلق بكمبوديا ينص على أن "للشعب الكمبودي حق ممارسة حقه في تقرير المصير عن طريق الإنتخابات الحرة و الديمقراطية ،التي تجرى تحت اشراف دولي. (الشيباني، 2017 ، ص. 66).

إن اختزال الديمقراطية في حق المشاركة و التصويت في الإنتخابات يفقدها قيمتها التحررية الانعتاقية التي يعبر عنها المفهوم الليبرالي ،الذي يرتكز هو الأخر على تمثيل المواطنين و المشاركة العامة في عملية صنع القرار لكن مع تكريس حكم القانون **Rule of law** بحماية الحقوق المدنية و السياسية liberties Civil and political وحماية حقوق الأقليات **Rights of minorities** ، التي تعتبر أكثر وضوحا و إرتباطا بحماية الأفراد و ضمان حقوقهم ،بما يشمل حق المحاكمة العادلة ،التحرر من الإحتجاز التعسفي ،و حماية هذه الحريات لها علاقة مباشرة "بالتحرر من الخوف" ، حيث أنه في ظل الحكم الديمقراطي الليبرالي فإنه من غير الممكن للدولة ممارسة السلطة التعسفية تجاه مواطنيها. International institute for democracy and (electoral assistance, p.16)

أما بخصوص المفهوم الاجتماعي للديمقراطية، التي توسع مجالات حقوق الأفراد لتتجاوز الحقوق المدنية و السياسية و الإجرائية التي تتضمنها التعريفات الضيقة للديمقراطية بمعناها الليبرالي ،لتشمل أيضا الحقوق الإجتماعية و الاقتصادية الخاصة "بالتحرير من الحاجة" ،كحق العمل ،الصحة، التعليم ،وهي بالتالي تعالج العوامل الرئيسية المرتبطة بالفقر **Poverty** والإقصاء الاجتماعي. International institute for democracy (and electoral assistance, p.17)

إن الترابط بين الديمقراطية و حقوق الإنسان راسخ في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان و لا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، حيث يتناول الجزء الثالث منه (المواد من 6 إلى 27) بصورة مباشرة حقوق الإنسان المدنية و السياسية على الشكل التالي :"لكل إنسان حق أصيل في الحياة ،و عدم الخضوع للتعذيب ،و عدم توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا..... و الحق في المساواة أمام القانون ،و مبدأ لا جريمة و لا عقوبة إلا بنص قانوني .....و كذا ضمان حرية الفكر و حرية التعبير و الحق في التجمع السلمي و في إنشاء الجمعيات و النقابات و الانضمام إليها . (سعدالله، 2005، ص.ص.112-113)

وطبعا هذه الحقوق يطلق عليها حقوق الجيل الأول و الذي يتطابق مع مفهوم الحرية .أما حقوق الجيل الثاني التي تتطابق مع مفهوم المساواة فتتمثل في :حق التملك ،حقوق العمل و فقا لأجر عادل و التعليم و العلاج و الدخل المناسب. (قادري، 2008، ص.19)

لهذا لا يمكن أن تتقدم قضية الحرية و المساواة إلا عن طريق الممارسة الحقيقية للديمقراطية ،و هو ما أكدته لجنة الأمن الإنساني في تقريرها النهائي "نظام سياسي ديمقراطي حقيقي يحقق السلامة الشخصية للأفراد و النمو الاقتصادي ،و يساعد على تمكينهم ويقوم على إحترام المبادئ الديمقراطية (حرية ،عدل ،مساواة)،كخطوة نحو بلوغ الأمن الإنساني و التنمية بشكل عام ،و ذلك في عالم تتزايد فيه التحديات ومصادر " **اللاأمن Insecurity**"،و هذا لما توفره الممارسة الديمقراطية من ضمانات مؤسسية للنهوض بحقوق الإنسان و تحقيق المساواة بين الأفراد أمام القانون.

إن الممارسة الديمقراطية من شأنها أن تساهم في تحقيق السلم و تمهد الطريق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهناك العديد من الأمثلة التي تدل على ذلك ،فمثلا في ايرلندا الشمالية أدت الممارسة الديمقراطية فيها إلى خفض مستويات العنف من خلال التوفيق بين المصالح المتضاربة من خلال المساومة و حل المشاكل بطرق سلمية ،لأن النظام منح الجميع فرصة المشاركة في صنع القرار و التأثير في السياسات العامة.(International institute for democracy and electoral assistance, p.54)

إن الديمقراطية ليست فقط نظاما سياسيا ،ولكن هي عملية ممارسة و ترسخ كلما استندت إلى قيم المشاركة و المسائلة و الشفافية و الإستجابة و التضامن و التسامح، و هو ما بينه المعهد الدولي للمساعدة في الديمقراطية و الإنتخابات ، وهنا يتم الحديث عن الديمقراطية الجيدة بما تحمله من معاني الجودة(من حيث المحتوى)التي تقدم بنية مؤسساتية مستقرة تحقق الحرية و المساواة بين المواطنين من خلال العمل الشرعي للمؤسسات، و هي أيضا نظام يتمتع فيه المواطنون بالسلطة في تقييم و مراجعة مدى تحقيق الحكومة لأهداف الحرية و المساواة و فق مبدأ القانون ،و مراقبة كفاءة قرارات الحكومة و المسؤولية السياسية و المسائلة للمسؤولين المنتخبين (الجودة من ناحية الإجراء)،و هو ما يفرز في الأخير نظام شرعي يرضي المواطنين بشكل كامل (الجودة من ناحية النتيجة . (بن سعيد، 2016، ص. 25),

لهذا إعتبرت الديمقراطيات القوية **Strong democracies** التي ترسخ فيها الممارسات الديمقراطية على أنها أقل تعرضا لتهديدات المضرة بالأمن الإنساني من الأوتوقراطيات **Autocraties** ،و هو ما أكدته مقاربة "مروجو الديمقراطية **(democracy promoters)** " التي ربطت بين جودة الحكم و المستوى المتقدم لمؤشرات الأمن الإنساني في ظل زيادة المشاركة الشعبية و محاسبة الحكومة و إنخفاض مدركات الفساد **corruption** ، ومن بين الذين أبرزوا تأثير الفساد على وتيرة الأمن الإنساني هو الباحث" **بروكينج Brooking** " ،حيث إعتبر أنه كلما ارتفع معدل الفساد انخفضت مستويات الأمن الإنساني ،و خاصة إذا مس الفساد الجهاز التنفيذي و القضائي، و هي أكثر إنتشارا في الأنظمة الهجينة **hybrid regimes** التي تكثر فيها مظاهر الزبائنية **clientism** وإنعدام حكم القانون.(Piccone, 2017, p.p.2- 3)

وكان أيضا من الانعكاسات السلبية لظاهرة الفساد ،هو عدم المساواة في الدخل ،مما يؤدي إلى زيادة نسبة العجز و إرتفاع في معدلات وفيات الأطفال ،ومعدلات التسرب المدرسي (إنخفاض شديد في مؤشرات الأمن الإنساني من خلال عدم التحرر من الحاجة.(Smith, 2007, p.181)

وطبعا الدول العربية و كغيرها من دول العالم الثالث، عانت و ما زالت تعاني من تفاقم مستويات الفقر و البطالة، رغم الإقرار بوجود تباين بينهما خاصة بين الدول النفطية و تلك الدول التي تتميز بندرة في الموارد الطبيعية و إرتفاع عدد السكان. (قيرة، 2006، ص.ص.7-8)

وقد إختبرت العديد من تقارير التنمية العربية العلاقة بين الممارسة الديمقراطية و مستويات الأمن الإنساني و التنمية الاقتصادية بشكل عام ،و توصلت إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة و وطيدة بين طبيعة النظام السياسي و أدائه الاقتصادي ،إذ أن القضايا السياسية المرتبطة بغياب الممارسة الديمقراطية كانت السبب وراء هذه الأزمات ،و هو ما بينه الباحث **"شارل عيساوي "** في مقارنة أجراها بين منطقة الشرق الأوسط و مناطق أخرى في العالم ،و كما بينه أيضا تقرير عام 2002 ،حيث إن غياب الحرية السياسية في ظل تقييد القوى الاجتماعية و السياسية قد عمق من أزمة النظم الأوتوقراطية و التسلطية. (Rinlin, 2009, p.293).

خاتمة:

حظيت الديمقراطية بقدر كبير من الإهتمام من قبل العديد من المفكرين والباحثين، نجم عنها تطورات للمفهوم، تتجاوز النظرة الضيقة والمتمركزة حول المنافسة والمشاركة التي تكفلها الآليات الانتخابية، لتوسع من المفهوم ليشمل تلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والفرص المتساوية للأفراد، ليس على المستوى الشكلي فقط بل على مستوى الممارسة الفعلية للديمقراطية التي تضمن القيم الأساسية لها كقيم المساواة العدل ، المشاركة، حماية حقوق الإنسان.....، والتي تشكل جزءا جوهريا من قضايا الوجود الاجتماعي والسياسي للإنسان وتكفل رفاهيته و كرامته ضمن ما يسمى بمقاربة الأمن الإنساني.

في حين شهد مفهوم الأمن هو الآخر تطورا في سلم الأولويات، حيث وضعت الدراسات الأمنية التقليدية الدولة ومصالحها في مركز اهتمامها، وتطلب ذلك تعظيم قدراتها العسكرية لحماية إقليمها وسيادتها من مختلف التهديدات، التي ربطتها بالحروب وانتشار الأسلحة التقليدية والنووية، في حين جعلت المقاربة التوسعية لمفهوم الأمن ، والتي تتضمن الأمن الإنساني للفرد كوحدة أساسية للتحليل تستوجب حمايته وتمكينه ليعيش في ظل ظروف سياسية اجتماعية اقتصادية لائقة ،تكفل له القيم المزدوجة للتحرر { التحرر من الخوف- التحرر من الحاجة}، وتحقق له العيش الكريم، وهذا في ظل التهديدات اللاتماثلية المهددة لحياته، وهو ما يستوجب مقاربة شاملة عاجلة وفورية للتعامل معها.

إن الحكم الديمقراطي الجيد الذي تفرزه الممارسة الديمقراطية القائمة على إرساء دولة الحق والقانون والمساءلة والشفافية .... هو أفضل النماذج لضمان إحترام جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذا العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما أقره الدراسيين بأن الممارسة الديمقراطية تعد بمثابة البيئة الحاضنة لجميع الحريات في ظل تواجد مقومات الفعل الديمقراطي.

قائمة المراجع:.

- أبو عامود محمد سعد. (2015). *الأمن و الديمقراطية* . الإمارات العربية المتحدة: مركز الإعلام الأمني.
- الأحمري محمد. (2012). *الديمقراطية :الجذور و اشكالية التطبيق*. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- الشيباني منصور ابو هامود. (2017). *الديمقراطية في القانون الدولي: بين المشروعية و القوة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بن سعيد مراد. (2016) الديمقراطية قضايا وإشكالات. الجزائر: دار علي بن زايد للنشر والتوزيع.

- رجب إيمان. (جانفي، 2017). مناقشة أولية لتطور نظريات الأمن و إشكاليات تطبيقها ،ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية. *مجلة السياسة الدولية*.

- سعد الله عمر. (2005). *حقوق الإنسان و حقوق الشعوب* . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- سورنس غيورغ. (2015). *الديمقراطية و التحول الديموقراطي :السيرورات و المأمول في عالم متغير*. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- عرفة خديجة. (2009). *الأمن الإنساني :المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي*. الرياض: منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية.

- قادري عبد العزيز. (2008). *حقوق الإنسان في القانون الدولي و العلاقات الدولية :المحتويات و الاليات* (الإصدار 6). الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.

- قيرة إسماعيل. (2006). *أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية*. الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع.

- Alkire Sabina .(2003) .*conceptual framework for human security* .London : oxford university publications..

- Bajpai kanti .(2000) .*human security concept and measurementi* . New delh: Kroc Instutute.

- Buzan Barry (July, 1991) .new patterns of global security in the 21th Century .*International affair.*،(3)*97* .

- Cho young Chul , .(2009) .conventional and critical constructivist approach to national :security :an analytical survey .*the Korean journal of international relations*.(03)*49* ،

- Columba Peoples , Vaughan Nike .(2015) .*maping critical security studies,an intruduction* .London : Routladge.

- David campbel .(2008) .*The basic concept for the democracy: ranking of the quality of democracy* .Vienna: Democracy ranking.

- Human Security Unit Office for the Coordination of Humanitarian Affairs .(2009) .*Human security in theory and practice* .New York: Human Security Unit Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.

- International institute for democracy and electoral assistance .(2006) .*Democracy conflict ,human security* .Stckholm :IDEA.

- Luehrmann Green. (2011). comparative politics of the third world :linking concepts & cases , third edition. London : Lynne Rinner publisher.

- Preece Jakson .(2011) .*security in international relations* .London: the London school of economics ,and political science.

- Rinlin Paul .(2009) .*Arab Economies in the twenty first century* . USA : Cambridge university prees.

- Smith B. .(2007) .*Good Governance and Development* . Great Britain :palgrave Macmillan.

- Sulovic , V. (2010). meeting of security and the theory of securization . Belgrade: Belgrade centre of security studies.

- Stone Marianne .(2009) .security according to Buzan a comprehensive security analysis) .security disscusion papers series.

- Williams Paul .(2008) .*security studies :an introduction ,usa and Canada* .london: Routledge.